مُقَدِّمَة

العمل الذى أقدمه فى هذا الكتاب هو جزء من أعمال الدراسة المستقبلية الكبرى المعروفة باسم مشروع مصر ٢٠٢٠ ، التى شرع منتدى العالم الثالث ـــ مكتب الشرق الأوسط بقيادة الأستاذ الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله فى رسم ملامحها اعتباراً من صيف ١٩٩٥ ، والتى بدأ فى تنفيذها فى خريف ١٩٩٧ . ويحمل هذا الكتاب رقم ٢٣ فى سلسلة الكتب التى أصدرها المشروع باسم مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، والتى تولت أربعة من دور النشر المصرية إتاحتها لجمهور القراء .

لقد وقف هذا الكتاب طويلاً عند الماضى ، دارساً ومحللاً للتطورات الاقتصادية الكلية فى مصر منذ البدء فى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى ١٩٧٤ حتى ٢٠٠٥/٠٤ . ولم تكن هذه الوقفة الطويلة لمجرد إشباع الولع بالتاريخ الاقتصادى ، أى الرغبة فى رصد ما جرى فى الماضى وفهم أسبابه وتبين عواقبه . وإنما كان مبررها أن نقطة البدء الطبيعية لأى دراسة مستقبلية هى إلقاء نظرة فاحصة على الماضى ومحاولة إعادة قراءة الماضى من منظور مستقبلى . وعلى ذلك ، فقد كانت غايتى وأنا أغوص فى الماضى وأنقب فى سجلاته هى استخلاص الدروس والعبر التى يمكن أن تفيد مصر فى إنجاز ما يبدو أنه هدف مراوغ حتى الآن ، وهو هدف الخروج من التخلف والتبعية ، وإنجاز تنمية شاملة ومطردة تحقق رفعة الوطن والمواطنين .

وبديهى أنه لا يمكن أن يُقتصر فى الحكم على بلوغ هذا الهدف بزيادة معدل النمو الاقتصادى بضع نقاط مئوية فى سنة أو أخرى أو لفترة قصيرة . بل إن المعيار الصحيح هو تحقيق التقدم على مدى زمنى طويل ، وظهور اتجاه عام راسخ يؤكد تحقيق اختراق عظيم فى جدار التخلف والتبعية ، وإحداث انطلاقه كبرى تشق للتنمية الشاملة والمطردة طريقاً آمناً . وهذه هى البوصلة التى سعيت للإهتداء بها فى تحليل التطورات الاقتصادية الكلية ومسيرة التنمية فى مصر خلال العقود الثلاثة الماضية .

وينبغى ألا يغيب عن الأذهان أن التنمية هدف غال وعزيز فى مصر وغيرها من الدول العربية . ولا يتقرر هذا بالنظر فقط إلى ما يتمخض عن التنمية من تحسين فى نوعية حياة البشر ، بتحررهم من الفقر والجهل والمرض وغيرها من آفات التخلف ، وتمكينهم من المقومات المادية والمعنوية للتقدم . بل إنه يتقرر أيضاً بالنظر إلى الارتباط الوثيق والعلاقة الجدلية بين قضية التنمية وقضية تحرير بلدان الوطن العربى من التبعية ، وتمكينها من حيازة مقومات الاستقلال والسيادة . فالتنمية سبيل لبناء القوة الذاتية الضرورية لتحرير بلادنا العربية من الاحتلال والهيمنة الأجنبية . كما أن تحرير البلاد العربية من الاحتلال والهيمنة الأجنبية يساند التنمية فيها ، وذلك بتحرير موارد كانت تتجه لرد العدوان وتوظيفها فى بناء طاقات إنتاجية تتيح فرص التوظف للباحثين عن عمل ، وترفع مستوى معيشة الناس ، وتوسع نطاق خياراتهم فى الحياة .

وغنى عن البيان أن الظروف الراهنة للوطن العربى التى تزايدت فيها مظاهر العدوان على استقلال دوله والانتقاص من سيادتها ، تُكسب هذه العلاقة الجدلية الوثيقة بين قضية التنمية وقضية التحرير أهمية مضاعفة . فمازال الاستعمار الصهيونى يجثم على كل فلسطين وعلى أجزاء من سوريا ولبنان . ومازال الكيان الصهيونى الدخيل والمدعوم أمريكياً وأوروبياً مستمراً فى اعتداءاته الوحشية على الفلسطينيين ، وفى تدميره للبنى التحتية فى كل أرض يحتلها ، ومازال ينتهز الفرص لشن الحروب على العرب ، وآخرها الحرب السادسة ضد لبنان . ولم تزل السيادة المصرية على كامل التراب المصرى منقوصة جراء ما تضمنته معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية من قيود على التواجد العسكرى المصرى على أرض سيناء . ومما زاد الطين بللاً وقوع العراق فى براثن الاحتلال الأمريكى ، وخضوع منطقة الخليج بأكملها للسيطرة الأجنبية . وإجمالاً ، عاد الوطن العربى ليكون منطقة من مناطق النفوذ الأجنبى ، حيث تتمركز على أرضه القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية ، وحيث تتزايد القوى الطامعة فى ثرواته ، وحيث أصبحت مظاهر التبعية أوضح من أن تحتاج إلى بيان . ولا ريب فى أن كل هذا مما يدعونا إلى تذكر أنه لا مجال للفصل بين قضية تنمية الأوطان وقضية تحرير الأوطان .

ولما كانت للتخلف والتبعية جذور عميقة تمتد إلى الماضى البعيد ، ولما كانت مصر قد شهدت محاولات مختلفة للنهوض خاصة فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، فإن التساؤل الذى يطرح نفسه هو : وماذا كانت نتيجة تلك المحاولات ؟ ولذا فبالرغم من أن الجهد البحثى قد تركز فى هذا الكتاب على فترة الثلاثين عاماً التى هى عمر سياسات الانفتاح والتحرير والتكيف الهيكلى فى مصر ، فقد رأيت أنه من المناسب تخصيص قسم من الفصل الرابع لدراسة جهود التنمية ونتائجها فى القرن العشرين بأكمله . وقد خرجت من دراسة هذه الجهود التنموية بأن السمة الغالبة عليها هو أنها كانت جهوداً متقطعة ، ما تلبث أن تبدأ حتى تتعثر تحت تأثير عوامل بعضها داخلى وبعضها الآخر خارجى . ولذا فلم ينتج عن هذه الجهود التراكم المفترض والضرورى لتكوين قوة الدفع اللازمة لتسارع خطوات التنمية واطرادها . وفى معظم الأحوال افتقدت التنمية لشرط أو أكثر من شروط التنمية السوية ، ووقعت محاولاتها فى أخطاء كانت لها عواقب سيئة على فرص اطراد التنمية فى المستقبل .

وفى سياق السعى لاستخلاص دروس من الماضى لصالح المستقبل ، لم أتوقف عند الخبرة المصرية وحدها ، بل أننى سعيت إلى الإفادة من خبرات الدول النامية الأخرى ، سواء منها من نجح فى العبور من شاطئ التخلف إلى شاطئ التنمية أم من أخفق ولم يزل قابعاً على شاطئ التخلف أو لم يتجاوزه بمسافة يعتد بها . وهذا ما فعلته من الفصل التاسع ، حيث أفردت القسم الثالث منه للنظر فى التجارب التنموية التى سعت مثل التجربة المصرية منذ مطلع السبعينات إلى تطبيق نموذج اقتصاد السوق الرأسمالى المنفتح والمندمج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، والذى صار يطلق عليه توافق واشنطون أو نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة . كما تناولت فى هذا القسم الدروس المستفادة من خبرات النجاح فى الدول الآسيوية ـــ خاصة دول شرق آسيا المعروفة بالنمور ـــ وذلك لما لها من دلالات مهمة لمسعى التنمية فى بلادنا .

وبناءً على دراسة الخبرة المصرية وخبرات الدول النامية الأخرى ، واتساقاً مع كون هذا الكتاب ينتمى إلى المشروع المستقبلى مصر ٢٠٢٠ ، فقد أنهيت الكتاب بتقديم الملامح العامة لنموذج تنموى بديل ، أحسب أن الاهتداء به يمكن أن يحقق لمصر فى المستقبل غير البعيد النفاذ من أسر التخلف وإنجاز الانطلاقة المنشودة إلى مسار

آمن للتنمية الشاملة والمطردة . وهذا النموذج هو نموذج التنمية المستقلة أو التنمية المعتمدة على الذات . و لم أتوقف عند تقديم المبادئ أو الخصائص العامة لهذا النموذج ، بل إننى بينت عدداً من الصعوبات التى يحتمل أن تواجه تطبيقه ، كما أوضحت بعض السبل الكفيلة بمواجهة هذه الصعوبات ، وحددت أهم المتطلبات الضرورية لنجاح هذا النموذج . ومع ذلك فإننى لا أستطيع أن أزعم أننى قد قدمت سيناريو يجسد حركة القوى السياسية والاجتماعية وتفاعلاتها على مسار التنمية المستقلة ، أو أننى قد تخيلت كل الأفعال وردود الأفعال المهمة والتى قد تنشأ بفعل الصراعات الداخلية أو الصراعات الخارجية التى ينتجها السير على طريق الاعتماد على الذات . وغاية ما يمكن أن أدعيه ــ وربما هو أيضاً غاية ما يستطيع الجهد الفردى بلوغه ــ هو أننى قدمت مرتكزات أساسية ونقاط انطلاق جيدة لكتابة سيناريوهين من سيناريوهات مشروع مصر ٢٠٢٠ ، وهما سيناريو التآزر الاجتماعى (أو السيناريو الشعبى) ، وسيناريو الاشتراكية الجديدة ، لاسيما المرحلة الأولى منه[1] .

* * *

ويبدأ هذا الكتاب بداية غير تقليدية ، وذلك بتخصيص الفصل الأول منه لقضية عادةً ما تعالج بشكل هامشي فى الكتابات عن الاقتصاد المصرى ، وهى قضية المعلومات وما تثيره من مشكلات . وربما كان فى هذه البداية مخاطرة قد يرى الكثيرون أنه من الحكمة تجنبها . ولكن خوض هذه المغامرة مبرر بأن أمر المعلومات عن الاقتصاد المصرى قد أصبح جد خطير . فكل من اشتغل بالبحث الجاد فى الشئون الاقتصادية المصرية وتوغل فى طلب الكشف عن حقيقة ما طرأ عليها من تغيرات ، يعلم علم اليقين أن فى المعلومات المتاحة عن هذه الشئون غير قليل من القصور والعوار . ولذا فلم يعد من المناسب مجرد الإشارة إلى بعض هذه العيوب على نحو عابر فى متون الدراسات ، أو الزج بمعالجتها فى ملحق فى ذيل بعض الدراسات قد لا يقبل على قراءته أحد . وبات من الضرورى إيلاء قضية المعلومات الاقتصادية ما تستحقه

---

(١) راجع من أوراق المشروع : الفريق المركزى لمشروع مصر ٢٠٢٠ ، **الأسس النظرية والمنهجية لسيناريوهات مصر ٢٠٢٠** ، سلسلة أوراق مصر ٢٠٢٠ ، الورقة (٤) ، يوليو ١٩٩٩ .

من اهتمام ورفعها درجات على سلم أولويات البحث الاقتصادى الجاد ، على مسا فى ذلك من مخاطرة باهتزاز ثقة القارئ فيما يتوصل إليه الباحث من نتائج باستخدام هذه المعلومات المعيبة بدرجة أو بأخرى . وهذا ما فعلته بجعل مشكلة المعلومات فاتحة لهذا الكتاب ، فضلاً عن العودة إلى مشكلات محددة للمعلومات فى كل فصل من فصول الكتاب ، آملاً أن يكون فى هذا المسلك من الخير أكثر مما فيه من الضرر .

وقد يُهوِّن الأمر بعض الشئ على القارئ أن يتعامل مع مشكلة المعلومات الاقتصادية من المنظور الواسع الذى يفيد أن إدراكنا للحقائق منقوص أو مبتور أو مشوه فى أغلب الأحوال ، ليس فى مجال الاقتصاد وحده ، بل وفى مجالات علمية شتى . كما قد يحول دون وقوع اهتزاز كبير فى ثقة القارئ فى نتائج هذه الدراسة أن يتذكر أن النقص فى المعلومات لم يوقف التقدم ، وأنه لا يحول دون التوصل إلى استنتاجات أو قرارات صائبة فى بعض الأحوال . وعلى كل حال فإن السعى لتحسين حياتنا يجب أن يجرى جنباً إلى جنب مع السعى لاستكمال الحقائق والمعلومات عن هذه الحياة .

وقد مهدت لبحث التطورات الاقتصادية الكلية فى مصر ، وفهم أسبابها ونتائجها ، برصد التغيرات التى وقعت فى المحيطين العالمى والإقليمى للاقتصاد المصرى، وبسرد أهم ما طرأ على السياسات والمؤسسات الاقتصادية المصرية من تغيرات منذ إعلان الالتزام بسياسة الانفتاح من جانب النظام الحاكم منذ ١٩٧٤ . وهذا هو موضوع الفصل الثانى . وانتقلت بعد ذلك ـــ فى الفصل الثالث ـــ إلى تمهيد آخر ، وذلك بتناول مسألة كثيراً ما تعامل على أنها سبب رئيسى من أسباب تعثر التنمية فى مصر ، وهذا بالرغم مما يبذل فى سبيل مواجهتها من جهد ، ألا وهى المسألة السكانية بوجه عام ، ومسألة النمو السكانى بوجه خاص . وقد تعرضت فى هذا الفصل للتطورات السكانية المستقبلية وما قد تحمله لمصر من مخاطر أو فرص . وانتهيت فى هذا الفصل إلى أهمية تصحيح منهج النظام الحاكم فى النظر إلى المسألة السكانية حتى تستقيم جهود التنمية ، وحتى يمكن لمصر أن تستفيد خير استفادة من قواها البشرية فى إحراز التنمية المنشودة .

ويبدأ الفصل الرابع برصد الاتجاهات العامة للنمو الاقتصادى خلال القرن العشرين ، وتلى ذلك التركيز على بيان الملامح العامة لهذا النمو وللتغيرات فى هيكل الاقتصاد المصرى منذ أوائل سبعينات ذلك القرن . ثم عالجت الدراسة فى الفصل الخامس موضوع النمو الاقتصادى فى العقود الثلاثة الماضية بشئ من التفصيل . فنظرت فى المساهمات القطاعية فى معدلات النمو الإجمالية ، وبحثت تطور الهيكل المؤسسى للناتج ومعدلات النمو فى كل من القطاع العام والقطاع الخاص ، ومساهمة كل من هذين القطاعين فى نمو الناتج المحلى الإجمالى . كما تطرق البحث فى هذا الفصل إلى مسألة التشابكات القطاعية للاقتصاد المصرى ، وما اعتراها من تغيرات . كما درست قضايا الطلب المحلى والطلب الخارجى ، ودور كل منهما فيما تحقق من نمو اقتصادى ، وكذلك قضايا الادخار والاستثمار . وانتهى هذا الفصل ببحث التطورات فى الإنتاجية ، وفى المساهمات فى النمو الاقتصادى لكل من الإنتاجية الكلية وعوامل الإنتاج التقليدية .

وعالجت قضايا المالية العامة فى الفصل السادس ، متخذاً من رصد اتجاهات التضخم وأسبابه مدخلاً للحديث عن عجز الموازنة ومصادر تمويله ، وذلك باعتبار أن عجز الموازنة سبب رئيسى للتضخم . واشتمل هذا الفصل على بحث لكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة ، مع عناية خاصة بإبراز التطورات التى طرأت على الأجور الحقيقية لموظفى الحكومة والدعم المباشر الحقيقى ، ودعم الغذاء ، والإنفاق الحقيقى على التعليم والصحة ، ومصروفات خدمة الدين العامة . ثم عولجت التطورات الخاصة بميزان المدفوعات فى الفصل السابع . وقد مهدت لهذه المعالجة بتناول قضية تحرير التجارة والاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى . ثم تناولت التطورات والمشكلات الخاصة بالميزان التجارى وميزان الخدمات وميزان العمليات الرأسمالية . كما تعرضت للتطورات التى لحقت بالموارد الرئيسية للنقد الأجنبى خلال فترة الدراسة، وكذا التطورات فى الاحتياطيات الدولية لمصر وفى سعر صرف الجنيه المصرى .

وكان من الضرورى أن يستكمل البحث فى التطورات الاقتصادية منذ الانفتاح بالنظر فيما أسفرت عنه هذه التطورات من نتائج فى المحيط الاجتماعى . وهذا ما

استهدفه الفصل الثامن الذى تركزت معالجته على ثلاث من أهم القضايا الاجتماعية ، وهى : (أ) قضية التشغيل والبطالة ، وقضية الأجور ذات الصلة الوثيقة بوجود فرص للعمل أو غيابها ، وبكفاية التوظف من حيث قدرته على توفير مستوى معيشى لائق للمشتغل ؛ (ب) قضية توزيع الدخل والفقر ؛ (جـ) قضية الحماية الاجتماعية للمواطنين من خلال التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعى من جهة وخدمات الرعاية الصحية والتأمين الصحى من جهة أخرى .

وقد لخصت فى القسم الأول من الفصل التاسع ما انتهى إليه البحث من نتائج لثلاثة عقود من التنمية الرأسمالية وفق نموذج توافق واشنطون وما انطوى عليه من سياسات للتحرير والتكيف الهيكلى والتحول إلى اقتصاد سوق مندمج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى . واتبعت ذلك بقسم ثان بينت فيه أسباب ما أسفر عنه تطبيق هذا النموذج فى مصر من عجز عن تحقيق الاختراق المأمول لأسوار التخلف والتبعية ، وفشل فى النفاذ من هذه الأسوار والانطلاق على طريق التنمية الشاملة والمطردة . وكما أشرت سابقاً ، فقد أضفت إلى الخبرة التنموية المصرية خبرات دول نامية أخرى سارت على طريق التحرير والتكيف أو حادت عنه بدرجة أو بأخرى ، وذلك فى سياق السعى لاستخلاص دروس تفيد فى بناء نموذج تنموى بديل لمصر . وانتهى الفصل التاسع برسم ملامح هذا النموذج البديل — نموذج التنمية المستقلة أو التنمية المعتمدة على الذات — وبيان ما قد يعترض تطبيقه من صعوبات ، وتوضيح المتطلبات الضرورية لنجاحه .

ولما كان الفصل التاسع قد لخص نتائج البحث فى سجل التنمية عبر العقود الثلاثة الماضية ، وبيَّن الأسباب الكامنة وراء هذه النتائج ، ورسم معالم الطريق إلى مستقبل أفضل للتنمية فى مصر ، فقد رأيت أنه يمثل خاتمة طبيعية للدراسة التى احتواها هذا الكتاب . وعلى ذلك ، وبالنظر أيضاً إلى تضخم حجم الكتاب ، فإننى لم أجد سبباً وجيهاً لمسايرة العرف الشائع بكتابة فصل ختامى آخر ، لم يكن ليترتب عليه سوى ازدياد حجم الكتاب . واكتفيت بكلمات أخيرة أتجاوز بها الهم الاقتصادى إلى همّ الخلاص من الأزمة المجتمعية الشاملة التى أسفر عنها النهج المتبع فى إدارة المجتمع والدولة منذ السير فى طريق الانفتاح فى مطلع السبعينات من القرن الماضى .

* * *

أما بعد ، فإننى لا أدعى أن الدراسة المقدمة فى هذا الكتاب قد أحاطت بموضوعها من كل جانب ، أو أنها جاءت شاملة ومتكاملة . فهناك الكثير من الجوانب التى عالجتها ، والتى كنت أتمنى أن أتناولها بتوسع واستفاضة . وهناك جوانب مسستها مساً خفيفاً ، أو لم أتعرض لها ، وكانت معالجتها بالتفصيل ستغنى الدراسة . وأخص بالذكر هنا القضايا السياسية والاجتماعية ذات الصلة بالتخلف والتنمية ، وما يتعلق بها من تحليلات للأوضاع والصراعات الطبقية ، وللتأثيرات المتبادلة ما بين البنية التحتية والبنية الفوقية للنظام الاجتماعى ، وللتفاعلات بين ما هو داخلى وبين ما هو خارجى من مؤثرات على الاقتصاد السياسى للتنمية فى مصر . ولكن حالت دون هذا وذاك اعتبارات الوقت والحجم ، وذلك بعد ما اقتربت فترة إعداد الكتاب من أربع سنوات ، وبعد ما تجاوز حجم الكتاب ٦٥٠ صفحة . كما حالت دونه من غير شك إمكانات الكاتب وقدراته المحدودة على تغطية بعض الموضوعات التى وإن لم تخرج عن نطاق اهتماماته العلمية والسياسية والفكرية ، إلا أن بحثها بحثاً علمياً رصيناً كان له من المتطلبات ما يتجاوز طاقته بكثير . وإذا كنت على بينة من بعض أوجه النقص فى هذا الكتاب ، فإننى لن أدرك بعضها الآخر إلا إذا تحقق ما أرجوه من وراء الجهد المبذول فى إعداده ، ألا وهو أن يجد الكتاب صدىً لدى الزملاء الباحثين فى علوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة ، وسائر المعنيين بقضية التنمية والمهمومين بنهضة مصر والأمة العربية .

* * *

وإن كان لابد من كلمة تقال اختتاماً لهذه المقدمة فهى الاعتراف بالفضل لأهله . ويطيب لى أن أرفع أسمى آيات التقدير والامتنان إلى أستاذى الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله . فلولا إصراره على بدء العمل فى إعداد هذا الكتاب ومواصلة العمل فيه بالرغم من الصعوبات التى اعترضت مشروع مصر ٢٠٢٠ والتى حالت دون استكماله ، ولولا تشجيعه الدائم لى وتوجيهاته السديدة ، ما كان لهذا الكتاب أن يجد طريقه إلى القارئ . وأود أن أخص بالشكر الأستاذ الدكتور إبراهيم سعد الدين

عبد الله . فقد كان لاهتمامه بإنجاز هذا العمل ، ولعنايته بقراءة مخطوطات الفصول المختلفة للكتاب فور الانتهاء من كتابة كل فصل والتحاور معى حول ما جاء فيها ، ولما أبداه من تقدير للجهد المبذول فى إعداد الكتاب ، أكبر الأثر فى نفسى وفى تشجيعى على احتمال مشاق الكتابة وإعادة الكتابة حتى خرج الكتاب إلى القارئ بالصورة التى هو عليها الآن . كما أتقدم بوافر الشكر إلى د . سهير أبو العينين أستاذة الاقتصاد ومديرة مركز دراسات السياسات الكلية بمعهد التخطيط القومى لحسابها مؤشرات الترابط القطاعى من جداول التشابك القطاعى لعامى ١٩٩٢/٩١ و٢٠٠٣/٠٢ . وأخيراً ، فإننى أود أن أعبر عن شكرى الجزيل للسيد على صلاح أبو الخير لما قدمه من مساعدات علمية فى إعداد البيانات وإجراء الحسابات وتنفيذ الأشكال البيانية اللازمة للكتاب ، وللأختين الفاضلتين إلين زكى وفوزية فراج بمكتب منتدى العالم الثالث بالقاهرة ، وذلك لما بذلتاه من جهد فائق فى طباعة مخطوطة الكتاب ، ولما قدمتاه من أعمال سكرتارية متنوعة يسَّرت العمل فى هذا الكتاب وساعدت فى تحسين إخراجه .

القاهرة فى نوفمبر ٢٠٠٦ **إبراهيم العيسوى**

الترقيم والترميز

(١) ترقيم أقسام الفصول:

يبدأ الرقم الخاص بكل قسم برقم الفصل الذى ينتمى إليه ، ويتبعه الرقم المسلسل للقسم . فالرقم (٢-٥) مثلاً يشير إلى القسم الخامس من الفصل الثانى.

(٢) ترقيم الجداول والأشكال داخل الفصول:

رقمت الجداول والأشكال داخل الفصول على منوال ترقيم أقسام الفصول . فالجدول (٤-٧) مثلاً يشير إلى الجدول رقم ٧ داخل الفصل الرابع . والشكل (٦-٢٠) مثلاً يشير إلى الشكل رقم (٢٠) داخل الفصل السادس .

(٣) ترقيم الجداول أو الأقسام فى ملاحق الفصول:

الجداول أو الأقسام التى تظهر فى ملحق فصل معين ، تأخذ رقما مركباً يبدأ برقم الفصل ، يليه الرمز م ، أى ملحق ، ثم الرقم المسلسل للجدول أو القسم داخل ملحق الفصل المعنى . فالجدول (٥ــ م ــ١٩) مثلاً هو الجدول ١٩ فى ملحق الفصل الخامس . والقسم (٩ــ م ــ٢) مثلاً هو القسم الثانى فى ملحق الفصل التاسع .

(٤) الرموز:

ن.م.أ.	=	الناتج المحلى الإجمالى
ن.ق.أ.	=	الدخل القومى الإجمالى
س	=	سلع أو قطاع سلعى
خ	=	خدمات أو قطاع خدمى
خ.ن.	=	قطاع الخدمات الإنتاجية
خ.ج.	=	قطاع الخدمات الإجتماعية
ق.ع.	=	قطاع عام
ق.خ.	=	قطاع خاص

ب.م.	=	البنك المركزى المصرى
ب.د.	=	البنك الدولى
و.ت.	=	وزارة التخطيط
ج.م.ت	=	الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
غ.م.	=	غير متاح